

Sovereign wealth funds have their role in reducing the price shocks of crude oil With reference to Iraq

صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الإشارة الى العراق

أ.م.د. حمدية شاكر مسلم الايدامي / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد
الباحث/ زهراء حسين حسان

24
19

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:6/12/2018

Accepted :8/1/2019

المستخلص

ان صناديق الثروة السيادية أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية ومنها صدمات اسعار النفط العالمية، وجاء الانتشار لهذه الصناديق نتيجة للفوائض الكبيرة المتحققة في الحسابات الجارية في العديد من الاقتصادات الاسيوية والدول المصدرة للنفط، وترجع هذه الفوائض إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية مما أدى إلى تراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية، كما وتواجه العديد من البلدان ذات الاقتصادات الريعية مشكلة اعتمادها الرئيس على الموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة البلدان النفطية من ضمنها العراق إذ تشكل الإيرادات النفطية أكثر من 97% من الصادرات النفطية لذا فهي تعاني من اختلالات هيكلية تجعلها عرضة للصدمات الخارجية والأزمات الدورية، كما ويعتمد صندوق تنمية العراق على الإيرادات النفطية والذي توقف عمله بسبب الانخفاض الحاصل في هذه الإيرادات عام 2014 وتحويل مبالغه إلى حساب في وزارة المالية، كما وانتقل اثر هذا الانخفاض إلى التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم، والذي أدى ذلك إلى اعاققة عمل المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الاستثمارات بين المحافظات العراقية كافة، وتوصل البحث إلى ان النفط ثروة ناضبة وفي الوقت نفسه هي ثروة الأجيال يجب الحفاظ عليها من الهدر وذلك باستخدام عوائده على نحو يساعد على التخصيص الامثل للموارد كونه القطاع الرئيس لتحقيق التنمية في الاقتصاد العراقي لتجنب اثار المرض الهولندي، ويفضل ان تكون هناك تحوطات لاستيعاب الاثار السلبية لصدمات اسعار النفط في السوق العالمية من خلال تنويع الصادرات الكلية التي تكون الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي وتنويع الإيرادات العامة.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ مفهوم صناديق الثروة السيادية، اهداف ودوافع صناديق الثروة

السيادية، مفهوم الصدمات ، انواع الصدمات ، صدمات اسعار النفط الخام، صندوق تنمية العراق ، برنامج تنمية الاقاليم .



المقدمة

تعد صناديق الثروة السيادية آلية وظاهرة اقتصادية ظهرت على الساحة المالية في عقد الخمسينات من القرن الماضي تم انشاءها من قبل معظم الدول النفطية لغرض ادخار واستثمار الفوائض المالية المتحققة نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام والاستفادة منها في وقت الازمات، كما واصبحت الصناديق احدث واهم قضية على مستوى العالم، كما يكمن الغرض من انشاءها هو تحويل جزء من العوائد التي تحصل عليها لصالح الأجيال القادمة بعد نزوب المواد الاولية، ويعد العراق من الاقتصادات الريعانية التي تعتمد على النفط في تمويل الموازنة العامة، وبما ان النفط هو سلعة استراتيجية لها دور مهم جداً في التأثير على اقتصاد الدولة، وبما ان هذه السلعة تخضع لتقلبات اسعار النفط العالمية فلا يمكن ثبات اسعارها او توقعها، لذلك نرى ان الموازنة العامة للعراق تتأثر بتقلب هذه الاسعار، وبالتالي عدم القدرة على تمويل صندوق تنمية العراق عندما كان فعال خلال المدة 2003/5/22 ولغاية تاريخ ايقافه الصندوق بتاريخ 2014/5/22، وانخفاض التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم وعدم القدرة على تلبية متطلبات الانفاق، لذلك لابد من إنشاء صندوق الثروة السيادية في العراق كما فعلت اغلب البلدان النفطية وغير النفطية فتعمل على حماية اقتصاداتهم من صدمات اسعار النفط الخام واي صدمات اخرى تحدث في المستقبل.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الاساسية التي أخذت إهتمام الدول العالمية والدول النفطية وهي صناديق الثروة السيادية التي من الممكن ان تكون مورد مالي مهم للدول النفطية وان هذه الصناديق اصبحت ضرورة لازمة وملحة للاقتصادات الريعانية والنامية ومنها العراق لمواجهة العجز في الموارد المالية التي يمكن ان تتعرض لها هذه البلدان في ظل تغيرات اسعار النفط في اسواق النفط العالمية.

مشكلة البحث

تواجه العديد من البلدان ذات الاقتصادات الريعانية مشكلة اعتمادها الرئيس على الموارد الطبيعية غير المتجددة خاصة البلدان النفطية من ضمنها العراق إذ تشكل العوائد اكثر من 97% من الصادرات النفطية لذا فهي تعاني من اختلالات هيكلية تجعلها عرضة للصدمات الخارجية والازمات الدورية.

فرضية البحث

هل لصناديق الثروة السيادية دوراً ايجابياً في الحد من الصدمات الخارجية ومنها صدمات اسعار النفط الخام التي تتعرض لها الاقتصادات الريعانية.

اهداف البحث

- 1- معرفة صندوق تنمية العراق وبرنامج تنمية الاقاليم وتخصيصات البترودولار .
- 2- بيان المقومات الاساسية لإنشاء صندوق ثروة سيادية في العراق.
- 3- مقترح استراتيجي لإنشاء صندوق ثروة سيادية في العراق للحد من صدمات اسعار النفط الخام والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة .
- 4- بيان التسلسل التاريخي لصدمات اسعار النفط الخام في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

منهجية البحث

لإثبات فرضية البحث وللوصول الى النتائج التي تحقق هدف البحث سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي من حيث تتبع الجزينات للوصول الى الكليات، والمنهج الاستنباطي المتمثل بتتبع الكليات للوصول الى الجزينات عن طريق التحليل الوصفي لدعم نتائج البحث .

حدود البحث

- 1- البعد المكاني:- جمهورية العراق.
- 2- البعد الزمني:- سوف يتم تناول الاحداث التي جرت في العراق خلال المدة(2004-2016).

المبحث الاول / التاصيل النظري والمفاهيمي لصناديق الثروة السيادية وخدمات اسعار النفط الخام

اولاً:- نشأة و مفهوم صناديق الثروة السيادية

1- نشأة الصناديق

يعود تاريخ ظهورها إلى عقد الخمسينات من القرن الماضي، ويمكن وصفها بالظاهرة القديمة والحديثة في الوقت نفسه، إذ تم إنشاء أول صندوق في دولة الكويت عام 1953 ويسمى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وإدارة هيئة مستقلة عن البنك المركزي ووزارة المالية متمثلة بهيئة الاستثمار الكويتية (الهيئة العامة للاستثمار حالياً)، وذلك من أجل استثمار عائدات النفط ومن ثم تقليل الاعتماد عليها، كما وتعد الصناديق السيادية مصطلحاً حديثاً ظهر على الساحة الاقتصادية والاعلامية عام 2005 من خلال مقالة للروسي أندريو روزانوف (A. Weiss, 2008:7, Andrew Rozanov). ان أنشاء هذه الصناديق كان من قبل الحكومات التي لديها فوائض مالية تقوم باستثمارها في الداخل والخارج، إذ ان هدف الصناديق في بداية الامر هو استثمار عوائد بيع الثروة الناضبة (النفط) لغرض توفير دخل سنوي مستمر لأطول مدة ممكنة الا ان المفهوم تغير واصبحت هذه الصناديق تستثمر الفائض من الاحتياطيات الاجنبية (Scherer, 5:2009).

2- مفهوم الصناديق

لقد تم التعرف الى مجموعة من المفاهيم لصناديق الثروة السيادية من قبل بعض البنوك والمنظمات المختصة حيث عرفها معهد صناديق الثروة السيادية (**): " هو صندوق استثمار تابع للدولة يتضمن اصول مالية من اسهم وسندات ودوات مالية اخرى ، ان موارد الصندوق يتكون من الفائض المتأتي من ميزان المدفوعات او الموازنة او فائض الخصخصة او إيرادات الصادرات السلعية وفي النهاية لايمكن لصناديق التقاعد الحكومية وشركات مملوكة للدولة ان تقوم بعملية الاستثمار لوحدها الا بإيجاد صندوق الثروة السيادي، هذا فضلاً عن احتياطات الصرف التي تديرها من قبل السلطة النقدية لضمان تحقيق اهداف السياسة النقدية" (العطواني، 2016:16).

اما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) :. بانها مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق اهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الاجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أي مداخيل أخرى" (عبدالعزیز، 2017:148).

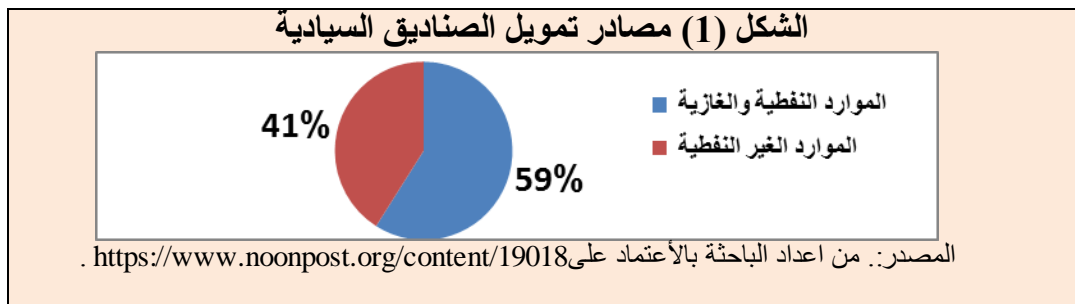
فيما عرفها صندوق النقد الدولي(IMF):. عبارة عن صناديق أو ترتيبات استثمارية حكومية ذات غرض خاص ومحدد، فهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية (curzio&miceli, 27:2010).

ويمكن الخروج بتعريف شامل للصناديق السيادية بحسب رأي الباحثة من خلال ما ورد انفاً على أنها صناديق استثمارية ذات اصول غير متجانسة مملوكة للدولة ومدارة من جهة مستقلة عن السلطة النقدية ووزارة المالية ، وتستثمر الجزء الأكبر من أصولها أو كلها خارج بلدانها، ويكون تمويلها من خلال الحكومة عن طريق التحويلات وبنسب متفاوتة من فوائض التجارة الخارجية والاحتياطيات لدى البنوك المركزية وتستعمل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ومالية للدولة.

ثانياً: مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية

توجد العديد من الأنواع صناديق الثروة السيادية، فمنها تنموي ومنها ادخاري ومنها استثماري، ومنه يسعى الى تحقيق استقرار الموازنة العامة، فتختلف هذه الأنواع بحسب مصادر تمويلها، فالبعض منها يمول من فوائض الموازنة او من استثمارات الجمهور او من عوائد الخصخصة او من الفائض في الحساب الجاري.. وغيرها، ولا تستخدم الاموال المودعة في هذه الصناديق لمواجهة الالتزامات الطارئة او النفقات التشغيلية للحكومة وانما لتحقيق الاهداف التي ائشنت من اجلها وتلبية متطلبات الاتفاق العام التي يحتاجها السكان (A. Alswilem etal, 11-19:2015).

وتعد إيرادات النفط المصدر الأساس في تمويل اغلب صناديق الثروة السيادية في العالم، فمع ارتفاع أسعار النفط ترتفع إيرادات الدول المصدرة للنفط، وبالتالي ترتفع الإيرادات المحولة لصناديقها، اما المصدر الأساس الثاني للأموال هو الاحتياطات النقدية الأجنبية، كما هو الحال في الصين وسنغافورة والشكل (1) يوضح مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية (محمد، 8-9: 2015).



1-الصناديق الممولة عن طريق المواد الأولية(الصناديق النفطية)

هي الصناديق التي انشئتها البلدان المصدرة للمواد الأولية (البتروول والغاز) وهي المصدر الأساس لأصول أكبر الصناديق السيادية في العالم، إذ تواجه هذه البلدان مشكلة قابلية هذه المواد للنضوب، فلا بد من تحويل هذه الثروة الى اصول مالية يتم الاستفادة منها في المستقبل (ترومان، 2:2008).

2-الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية

يعد الحساب الجاري ميزان الموارد والاستخدامات لأغلب الدول، فهو يوضح عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات مع العالم الخارجي، فمن خلاله تحقق الدولة تدفقات مالية تعود بالفائدة على المجتمع ككل (ابريهي، 11:2011). كما وتعد المصدر البديل عن النفط في تمويل صناديق الثروة السيادية في اغلب البلدان الغير النفطية وبالأخص امريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب اسيا، مما يجعلها تصدر السلع والخدمات لتحقيق عوائد مالية، جزء من هذه العوائد تكون على شكل احتياطات نقدية لمواجهة الحالات الطارئة التي تحدث في الدولة، والجزء الاخر من هذه العوائد تحول الى صناديق الثروة السيادية ويتم استثمارها للحصول على عوائد مالية اكبر في المستقبل (العطواني، 22:2016).

3-الصناديق الممولة بفائض الموازنة

تعد الموازنة العامة البيان الذي يتضمن تقديراً وإجازة لمصروفات وإيرادات الدولة، كما تعرف ايضاً هي بيان تقديري أو تخميني لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجببه الدولة من المال خلال مدة زمنية معينة، اما توازن الموازنة يعني تساوي الإيرادات مع النفقات، فإذا زادت الإيرادات على النفقات، فعند ذلك تحدث حالة فائض الموازنة، وإذا زادت النفقات العامة على الإيرادات العامة تحقق عجز الموازنة (العلي، 322 : 2009). فعندما تمتلك الدولة صناديق ثروة سيادية وتحقق فوائض مالية تقوم بتحويلها الى هذه الصناديق لكي يتم الاستفادة منها في مواجهة عجز الموازنة الذي يحدث في المستقبل هذا من جهة، ومن جهة اخرى استثمار هذه الفوائض في الاصول المالية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في البلد (عمار والطاهر، 2017: 144).

1- الصناديق الممولة بعوائد المخصصة

" ان ازاحة الحكومة عن دور المالك لموارد النفط ودور المسير للعمليات النفطية، هي المقاربة التي يفضلها كل الذين يطالبون بالإدارة الكفوءة لهذه الموارد، إذ يتطلعون الى قيام حكومة نزيهة قائمة على قاعدة الفصل التام والدايم بين ملكية عائدات النفط وبين الحكومة ، وفي هذه الحالة تكون الحكومة طرفاً غير مالكا لهذه الثروة وطرفاً غير خاضع للمساءلة من قبل الشعب" فيتم تحقيق عوائد مالية نتيجة قيام القطاع الخاص بالعمل ويتم ايداعها في صناديق الثروة السيادية(جوردون وآخرون،2007:369).

ثالثاً: - الأهداف والدوافع من انشاء صناديق الثروة السيادية

1-اهداف وانواع صناديق الثروة السيادية

يكن الهدف الرئيس من انشاء صناديق الثروة السيادية في توفير مدخرات للأجيال القادمة، والتقليل من آثار الازمات الاقتصادية على الاقتصاد المحلي ومعالجة العجز في الموازنة العامة، ومن أجل الوصول إلى هذه الغايات يشر القائمون على هذه الصناديق بدراسة أفضل السبل لذلك وبدأت عمليات البحث عن استثمارات في الداخل والخارج لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمستهدفة، إذ قسم صندوق النقد الدولي الصناديق الى خمس أنواع ولكل من هذه الصناديق هدف يسعى لتحقيقه (مزارعي وآخرون،2010:61-60). ويتمثل بالاتي:

أ- صناديق الادخار للأجيال القادمة (Future savings funds)

هي نوع من انواع صناديق الثروة السيادية، وان الهدف الرئيس من أنشائه هو تخصيص إيرادات الموارد من أجل الانفاق في المستقبل، ومن أجل تحويل الثروة الطبيعية الناضبة الى محفظة متنوعة وذات بعد استراتيجي تصب في مصلحة الأجيال القادمة، وتهدف إلى ضمان حق الأجيال القادمة من ثروات البلاد الناضبة كالنفط، الغاز، النحاس، والهيدروكربونات.. وغيرها (Mehrra et al، 338: 2012).

ب- صناديق استثمار الاحتياطيات الأجنبية (Foreign Reserve Investment Funds)

يعد الاحتياطي الأجنبي غطاء للعملة المحلية ، وتم تحصيله نتيجة التبادل التجاري بين الدول من خلال الاستيراد والتصدير فيتشكل هذا الرصيد ويمثل جزء من موجودات البنك المركزي، فجزء منه تتفقه في تلبية احتياجاتها، والجزء الآخر من الأموال المتبقية يتم توجيهها للادخار الأجنبي، ومن ثم تكون كأحد مكونات صناديق الثروة السيادية، وعلى هذا الأساس فان الاحتياطي الأجنبي يمثل مصدراً تمويلياً مهماً لها، لا بل الصناديق السيادية أنشأت لغرض استثمار هذا الاحتياطي، وتوفيره في لوقت الحاجة، كما يعد الاستثمار في الاحتياطيات الدولية بمثابة كيان منفصل وظيفته اما خفض التكاليف السالبة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطيات، او لمواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد العالية فهو يفضل العائد المرتفع على السيولة لذلك نرى انخفاض سيولتها وارتفاع درجة مخاطرها (صالح، 2012:238).

ت- صناديق الاستقرار (stabilisation funds)

هي صناديق انشأتها الدول الغنية بالموارد الطبيعية للتخلص من القلق بشأن التذبذب بأسعار هذه الموارد في اقتصاداتها، فان العديد من البلدان المصدرة أسست هذه الصناديق لحماية اقتصادياتها من تذبذب اسعار المورد الطبيعي كالنفط ، إذ تعمل مثل هكذا صناديق على تعويض العجز الطارئ وغير المتوقع الذي قد يحصل في الإيرادات المخططة في الموازنة العامة للدولة (Ter-Minassian ,11:2007).

ث- صناديق التنمية (Development funds)

هو توظيف موارد الصندوق للقيام بالمشاريع الانمائية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدًا مشاريع البنى التحتية والخدمية (Weiss, Clara,14: 2016).

ج- صناديق احتياطي التقاعد (Retirement Reserve Funds)

هي توظيف إيرادات الدولة في صناديق احتياطي التقاعد بغية ادامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين، إذ تستخدم هذه الصناديق لمواجهة الالتزامات العرضية والمفاجأة في الموازنة العامة للدولة (صالح، 6: 2008). وتختلف تبعية صناديق التقاعد من دولة الى اخرى، فمنها تابع لشركات التأمين، ومنها تابع للشركات الخاصة، ومنها تابع للدولة، ومنهم من يعتبره مؤسسة ضمان اجتماعي (المؤمنني،2009:32).

2- دوافع انشاء صناديق الثروة السيادية

أن تراكم احتياطات العملات الأجنبية في البلدان النامية أدى بالنتيجة إلى صدور كم هائل من الادبيات والدراسات التي تسعى إلى توضيح الاسباب المنطقية لهذا التراكم وتمثل الدوافع من انشاء هذه الصناديق كما يأتي:

أ- يعد النفط من الموارد الطبيعية الناضبة، فلا بد من تحويل جزء من العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة من هذه الموارد الى اصول اخرى تدر دخلاً لتعوض نضوب الاصل الحالي وتحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية وضمن حق الأجيال المستقبلية (معهدالدراسات المصرفية،3:2013).

ب- ان التقلبات في سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف احتياطياتها، ويتم ذلك عن طريق إنشاء صناديق سيادية لتقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطيات في أصول مالية متنوعة، مما يقلل من خطر الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد (حسين وخلف،90:2017).

ت- ضمان مستوى معين من الاتفاق الحكومي لتحقيق الاهداف والبرامج المخططة من قبل الحكومة ويدعى ذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو حجم الدخل النفطي اللازم والذي من خلاله يمكن تحقق الاهداف المخططة (الاسدي وروضان،38:2014). كما ويعتمد على الامكانات الحالية والممكنة لاقتصاد الدولة وحجم الاحتياطي والانتاج الذي من خلاله يتم تحديد حجم الدخل الفردي (عبدالله ووسيلة،3:2015).

ث- تنويع مصادر الدخل الوطني وهو دافع تسعى الاقتصادات الريعية لتحقيقه من خلال صناديق الثروة السيادية، فيتم تنشيط القطاعات الاقتصادية وتطوير الإيرادات الغير النفطية (الضرائب والرسوم) وبهذه الحالة يتم تعويض الاصل الناضب وهو النفط وضمن حقيق التنمية الاقتصادية لهذه الاقتصادات على المدى الطويل، وبهذا تقي اقتصاداتها من اعراض المرض الهولندي⁽¹⁾ (فرحات وحشماوي،168:2016).

رابعاً: - مفهوم الصدمات وانواعها

1- مفهوم الصدمات

حدث داخلي كان ام خارجي يترك اثره في الاقتصاد الكلي سواء كان سلبياً ام ايجابياً، فتكون الصدمة داخلية اذا كان الحدث داخلي، وتكون خارجية اذا كان الحدث خارجي، لان للدول المنتجة والدولة المستهلكة ايضاً تتعرض للصدمات، لكن الاختلاف هو الاثار الناجمة عنها بالنسبة للدولتين حسب نوع الصدمة التي تتعرض لها هذه الدول وبالأخص صدمات اسعار النفط الخام (الغالب،118:2011).

وتعد الصدمات السبب الجوهرى والرئيس في حدوث الازمات ، مما يعني وجود مشكلة لها تأثير مادي ومعنوي في النظام بأكمله، وعلى هذا الاساس تعرف الصدمات في كونها الحدث الغير متوقع والذي ينتج عنها تغير كبير ومفاجئ في اقتصاد البلد، ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل أثارها إذا كان هناك توقع لها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية التي يمكن ان تخفف من تأثير هذه الصدمات (الكبيسي،142:2010). اما صدمة اسعار النفط الخام تعرف بأنها اختلال مفاجئ وغير متوقع في السوق النفطية ناتجة عن اختلال في محددات العرض او الطلب ويؤدي الى حدوث تقلبات حادة في اسعار النفط، اما بالارتفاع او الانخفاض (اليساري،161:2016). مما يعرض الدولة الى تقلبات في مقدار الإيرادات التي من الممكن ان تحصل عليها نتيجة التقلب في اسعار النفط الخام (الهيبي،4:2011).

اما مفهوم الازمة (Crises) .: وعادة ماتكون ركوداً او تضخماً وكل واحدة تؤثر في توزيع الدخل والثروة وحجم الرفاهية كما تسبب التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي فلا بد من معالجتها (يوسف،203:2010).

2- انواع الصدمات

ان النظرية الاقتصادية ترى ان هناك نوعين من الصدمات تتمثل بالاتي:

أ- صدمات العرض الكلي: ويقصد بها الأحداث الخارجية التي تنقل منحنى العرض الكلي وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه.

(1) وهو حالة من الكسل والتراخي التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي والتي سببها الازدهار والتقدم في الإيرادات النفطية نتيجة تطور حقول النفط والغاز الطبيعي ، أدى ذلك الى تراجع الاهتمام بالقطاعات الأخرى وبالتالي الحويلة في إيرادات قطاع الصناعة والزراعة والتجارة .

ب- صدمات الطلب الكلي.: ويقصد بها حدوث تغير في احد مكونات دالة الطلب الكلي مما يؤدي الى تغير الطلب الكلي (الجابري، 33:1998).

3- التسلسل التاريخي لصددمات اسعار النفط الخام

عند الحديث عن النفط والازمات يمكن أن يرجع تاريخها إلى زمن الثورة الصناعية عام 1973 عندما خفضت مجموعة من الدول العربية معروضها من النفط أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وهذه هي الصدمة النفطية الأولى والتي كانت لها آثاراً سلبية على بعض الدول ، فضلاً عن ان هذه الصدمة قادت إلى انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي خلال عامي 1974 ، 1975، وهي إحدى الحلقات التي لا تزال تعيش كذاكرة حية في مخيلة الغرب والشرق الأوسط ومنذ تلك المدة وأسعار النفط احدثت تغيرات جوهرية زادت تأثيرتها في الحياة الاقتصادية (عيسى، 173-174 : 1982).

شهدت المدة (1973-2015) بكثره التقلبات والصددمات مما أدى الى عدم استقرار أسعار النفط وعليه سنقوم بمتبع أهم التقلبات او الصدمات النفطية التي هزت السوق النفطية خلال تلك المدة، فهناك صدمات لاسعار النفط الخام حدثت في القرن العشرين تتمثل بالاتي:

أ- الصدمة الاولى عام (1973)

هي من الصدمة النفطية الايجابية الاولى للدول المنتجة وسلبية للدول المستهلكة وتتمثل بالارتفاع الحاد في اسعار النفط كان لها الاثر الكبير على ارض الواقع وهي بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين المنتجين من جهة والمستهلكين من جهة اخرى (Bouchaour and Al-Zeaud:101:2012). ومن اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع في الاسعار هو تنامي وبروز دور منظمة اوبك بعد مرور عقد على تأسيسها واخذت دورها بصورة مباشرة كاتحاد قوي لمنتجي النفط في اطار منظمة الدول المصدرة وبشكل اوبك، والزيادة الكبيرة في الطلب على النفط وبمعدلات عالية ولاسيما الدول الصناعية الكبرى لتكوين الخزين النفطي الاستراتيجي(اللامي، 260:2018). واهم مانتج عن هذه الصدمة هو ارتفاع معدلات التضخم والبطالة (ظاهرة التضخم الركودي) وانخفاض مفاجئ وحاد في الانتاج (الشمرى والنداوي، 259:2012) .

ب- الصدمة الثانية عام (1979)

هي الصدمة التي حدثت بعد الثورة الايرانية وانخفاض انتاج ايران من النفط مما ادى الى قطع الامدادات النفطية الايرانية عن اسواق الدول لبضعة شهور مما ادى الى انخفاض كميات المعروض من النفط وبالتالي ارتفاع اسعاره وان الازمات والاحداث التي حدثت بعد الصدمة الاولى مهدت لصدمة نفطية ثانية في اسعار النفط 1979 مع قيام الثورة الإيرانية إذ ارتفعت أسعار النفط ومن اهم اسبابها الاحداث السياسية التي تمثلت بقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية وانهاء حكم شاه ايران، والتي عدت واحدة من اهم واكبر الدول المصدرة للنفط بعد المملكة العربية السعودية في نهاية عام 1978 (الجلبي، 8:2007). اهم مانتج عنها معاناة قوية للدول النامية غير النفطية ومن اجل مواجهة ارتفاع أسعار النفط ومعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات لجنت الى المديونية الخارجية اما الدول الصناعية استطاعت نقل عبء ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية واستمرت الدول النامية هي الأكثر عجزاً إذ أدى ذلك الى ظهور مشكلة جديدة وهي المديونية الخارجية(الكبيسي وسعيد، 388:2013).

ت- الصدمة الثالثة عام (1986)

هي الصدمة التي سلكت اتجاهها معاكساً لاتجاه الصدمات السابقة، حيث اتجهت اسعار النفط الخام الى الانخفاض ليبلغ اقل من \$10 للبرميل ، و من اهم اسبابها هو قيام اوبك بتخفيض الانتاج وتطبيق نظام الحصص وبسبب فائض العرض النفطي بسبب الانتاج خارج اوبك مما دفع المنظمة الى تخفيض الانتاج وتحول السوق النفطي من سوق للمنتجين الى سوق للمستهلكين، ومن اهم مانتج عن هذه الصدمة هو استنزاف الاحتياطات المالية للبلدان الاعضاء في الاوبك من جهة وتقليص قوائم الاستيرادات للدولة المستهلكة للنفط الخام من جهة ثانية (الهيبي، 256:2000).

ث- الصدمة الرابعة عام (1998)

شهدها اسعار النفط انخفاضاً بسبب تقلب الاسعار في السوق النفطية وعدم استقراره واختلاف العوامل المؤثرة فيها منها عوامل العرض والطلب ادى الى حدوث هذه الصدمة إذ اتجهت الاسعار الى الانخفاض، ومن اهم اسبابها زيادة العرض النفطي وانخفاض الطلب بسبب الازمة المالية التي تعرضت لها اقتصادات جنوب شرق اسيا، ومن اهم مانتج عن هذه الصدمة هو انخفاض العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول المصدرة (وشكه، 2015:10).

اما بخصوص صدمات اسعار النفط الخام في القرن الحادي والعشرين فتتمثل بالاتي..

ج- الصدمة الخامسة عام (2008-2009)

هي صدمة الارتفاع في اسعار النفط الخام والسبب يعود الى الاحداث التي تحصل في الاقتصادات العالمية والتي تؤثر في السوق النفطية لانها تخضع للكثير من الترابط في التعاملات في البورصة والاسواق المالية العالمية، ومن اهم اسبابها هو تفاقم الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية والاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط والمضاربة والكوارث الطبيعية مثل الاعاصير كل ذلك ساهم في حدوث هذه الصدمة فضلاً عن انخفاض النمو الاقتصادي العالمي ولاسيما الدول الناهضة مما ادى ذلك الى انخفاض الطلب على النفط (اللامي، 2018:267).

ومن اهم مانتج عن هذه الصدمة هو رفض اوبك في اجتماع لها في مارس عام 2007 زيادة الانتاج الاجمالي من النفط لمواجهة ارتفاع الاسعار وتلقي السبب على المضاربين وانخفاض قيمة الدولار في ارتفاع اسعار النفط (El-Gamal & Jaffe , 58: 2010).

ح- الصدمة السادسة عام (2014-2015)

هي من ابرز الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الكلي إذ انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 وهو أكبر إنخفاض تشهده الأسعار منذ عام 2008 بسبب الازمة المالية العالمية وتعد الازمة احد الاسباب التي ادت الى انخفاض اسعار النفط (Hou.etal,1:2015). ومن اهم اسبابها السياسات التي وضعتها منظمة الاوبك والعوامل الجيوسياسية فضلاً عن عوامل اقتصادية تتمثل بعناصر زيادة العرض ونقص الطلب فضلاً عن المضاربة وعوامل تكنولوجية أي تطوير تقنيات وتكنولوجيا حديثة في مجال استخراج النفط.. وغيرها (الجبوري، 2016 : 2126). ومن اهم مانتج عن هذه الصدمة هو ان انخفاض الاسعار بصورة مفاجئة وسريعة يؤثر في البلدان المصدرة التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، والذي يشكل المصدر الرئيس في تمويل الموازنة مما يؤثر سلباً في تقليص الانفاق وضغوطات مالية صعبة ولاسيما على الدول التي لا تمتلك صناديق سيادية ، وسياسة نقدية سليمة وقوية فأنها سوف تكون عرضة لانخفاض اسعار صرف عملاتها وارتفاع في معدلات التضخم (اللامي، 2018:269-272).

المبحث الثاني / الآثار الاقتصادية لصدمات أسعار النفط الخام ودور صناديق الثروة

السيادية في معالجة هذه الصدمات

أولاً: - آثار الارتفاع في أسعار النفط الخام

توجد العديد من الانعكاسات لظاهرة ارتفاع أسعار النفط على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الاقتصادات الريفية وتتمثل بالاتي :-

1- الآثار الايجابية

أ- زيادة الإيرادات النفطية بفعل زيادة الاسعار يؤدي الى ارتفاع مستوى القدرة على تمويل الموازنة العامة، والذي ينتج عنها زيادة الناتج المحلي الاجمالي فتؤدي الى تحسن مستوى الدخل الحقيقية ومستوى المعيشة لفئات واسعة من السكان (كاظم، 437: 2016).

ب- ان آثار الارتفاع على المدى البعيد هو تشجيع النشاطات الاستكشافية وزيادة الاستثمارات في المصادر البديلة للطاقة وتحسين اساليب المحافظة على الطاقة.

ت- الحصول على العملات الاجنبية (الصعبة) وهي الاساس في تمويل الاستيرادات من السلع الاستهلاكية الضرورية والراسمالية (عيسى: 229، 1982).

ث- الحصول على فوائض مالية من الإيرادات النفطية ادى الى زيادة النفقات على بند الرواتب والاجور وبعض النفقات الاستثمارية على مشاريع البنى الاساسية ، فان هذه الفوائض المالية النفطية يمكن توظيفها بشكل اساسي في ثلاث مجالات وهي كالآتي :-

- انشاء صناديق استقرار المالي العامة اي صناديق التثبيت وصناديق الأجيال القادمة ، وهو ادخار الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع في الإيرادات النفطية للدول المصدرة الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط (عبدالله وآخرون، 110: 2007).

- تعزيز الاحتياطيات لدى البنوك المركزية وهو تراكم الاصول الاجنبية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط (شمعون، 83: 2017).

- تراجع ملموس في مديونية القطاع العام وهو استخدام الفوائض المالية لسداد الديون الناجمة عن تمويل عجز الموازنات الناجمة عن انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض في اسعار النفط (نجوم، 16: 2015: 15).

ج- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي نتيجة الزيادة في الفوائض المالية وارتفاع مستويات المعيشة للأفراد نتيجة اعتماد خطط التنمية الاقتصادية على الإيرادات التي تحصل عليها الدول المصدرة من النفط (عبدالله وآخرون، 89: 2007).

2- الآثار السلبية

أ- المضاربات في الاسهم والعقارات إذا ان زيادة السيولة بشكل كبير ادى الى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالاصول المالية والعقارية مما ادى الى ارتفاع اسعارها بشكل غير طبيعي.

ب- تقليل دور القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي (اليساري، 162: 2016).

ت- ارتفاع معدلات التضخم والسبب في ذلك هو زيادة عرض النقدي في الاقتصاد الوطني ويحدث عكس ذلك في حالة الانخفاض ، اما تأثير تقلبات الاسعار على الاقتصاد عموماً يكون اكثر تعقيداً وهذا مايشكل تحدياً لواقعي السياسات الاقتصادية والسلطات المالية (Bouchaour، Al-Zeaud, 99-100: 2012).

ث- ان اثر الارتفاع على المالية العامة هو ارتفاع حجم الانفاق العام وهدر الموارد ومن جانب الانتاج قد يؤدي الى فائض في الطلب وعدم مرونة العرض ، ادى ذلك الى تندية القدرة التنافسية للمنتج المحلي مع المستورد (بكري وآخرون، 223: 1986).

ثانياً: -اثر الانخفاض في اسعار النفط الخام

ان الدول المصدرة تختلف في الامكانيات الاقتصادية وحجم الاحتياطيات فيها لذلك يختلف اثر الانخفاض في اسعار النفط من دولة الى اخرى وتعتمد الدول المصدرة على النفط بشكل كبير، فان الانخفاض في اسعار النفط سيكون سلبي على هذه الدول وان حجم التأثير الذي يتركه سيكون بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط من الناتج المحلي الاجمالي وحسب حجم المداخل الحكومية الاخرى في هذه الدول (الخاطر، : 2015 7).

1- الاثار الايجابية

أ- ان انخفاض الصادرات النفطية للدول المصدرة يؤدي الى المحافظة على الثروات النفطية واطالة عمر النفط لديها.

ب- ان انخفاض اسعار النفط يشجع هذه الدول على ترشيد الانفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية وتقليل تكاليف الانتاج وعدم الاعتماد الكلي او شبه الكلي على انتاج وتصدير مادة اولية واحدة (اللامي، 2018: 272).

ت- ان انخفاض اسعار النفط تشجع على ايجاد مصادر بديلة تتمثل بمصادر الطاقة البديلة مثل الرياح والطاقة الشمسية والكهربائية (Hazarika , 202-203:2016).

2- الاثار السلبية

أ- ان معظم اقتصادات الدول المنتجة للنفط هي اقتصادات ريعية وتعتمد على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة في تمويل الميزانية العامة والتي من خلالها يتم تمويل الاتفاق الحكومي الجاري والاستثماري لذلك تتأثر بانخفاض اسعار النفط (الجبوري، 2016: 2129).

ب- استخدم الاحتياطيات الوقائية على المدى القصير بهدف تجنب انخفاض في حجم الانفاق العام وتراجع معدلات النمو الاقتصادي (IMF, 7-8: 2016).

ت- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية ويؤدي ذلك الى لجوء العديد من الدول النفطية الى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، وبالتالي تعيق تنفيذ الخطط الاستثمارية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

ث- ارتفاع مخاطر الائتمان في منح القروض وهي من اثار الانخفاض في اسعار النفط على القطاع المالي، فيؤدي ذلك الى تدهور الأوضاع المالية في البلدان المصدرة للنفط والتأثير في حجم اموالها التي في الشركات الكبيرة والاسواق المالية (M. Husain etal, 29- 31:2015).

ثالثاً: - دور الصندوق السيادي في معالجة صدمات اسعار النفط الخام

ان اغلب صادرات الدول النامية تعتمد على سلعة واحدة في التصدير وهي سلعة النفط، فان الايرادات التي تحصل عليها هذه الدول هي من العملات الأجنبية التي تعمل على تعزيز الايرادات العامة لموازنتها، فان التقلب في اسعار النفط ينعكس أثره على الايرادات النفطية نتيجة العلاقة الطردية بينهما (عبدالجواد، 2014: 102). فهذا يؤدي الى حدوث فجوة بين النفقات والإيرادات العامة مما يؤدي الى حدوث اختلال في الموازنة فعند انخفاض اسعار النفط الخام يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة لان الدول النفطية تعتمد موازنتها على هذه الإيرادات بشكل كبير، فتقوم الحكومة بالأقتراض من البنك المركزي لسد هذا العجز او يقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي لتمويل العجز وهذا يؤدي الى تعظيم الانفاق الكلي ورفع اسعار السلع في ظل جهاز انتاجي غير مرن لايسطيع السيطرة على الانفاق لان الاستمرار في الاصدار النقدي يؤدي الى حدوث تضخم في الاقتصاد فبالتالي انخفاض قيمة العملة، اما في حالة ارتفاع اسعار النفط الخام فيؤدي ذلك الى تحقيق فوائض مالية من العملات الأجنبية فيتم سحب هذه الفوائض لتقليل الانفاق الغير مبرر والتبديري وتحقيق الاستخدام الامثل لهذه الموارد (البنبي، 2006: 298).

لذا يبرز اهمية ودور صناديق الثروة السيادية في معالجة هذه الاختلالات في الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، كما تعد ايرادات النفط المصدر الرئيسي في تمويل صندوق الاستقرار والذي يعد احد انواع صناديق الثروة السيادية لذا تؤثر التقلبات في هذه الإيرادات الى تقلب في حجم إيرادات هذا الصندوق والصناديق الاخرى أيضاً (صالح، 2012: 238-237).

فإن أي تغير يحدث في الإيرادات النفطية نتيجة تغير أسعار النفط الخام ينعكس على الموازنة العامة بتغير الإيرادات العامة، فعند ارتفاع أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة هذا يعني تحقق نمو وفائض في الموازنة العامة فإن هذا الفائض يحول الى صناديق الثروة السيادية ليقى الاقتصادات الريعانية من صدمة انخفاض أسعار النفط الخام التي اثرها يتمثل بعجز الموازنة العامة لهذه الاقتصادات (جيفري وآخرون، 2001: 57).

المبحث الثالث/ واقع الاقتصاد العراقي وصناديق الثروة السيادية المقترحة في العراق

أولاً: - طبيعة الاقتصاد العراقي

يعد العراق من الدول التي تمتلك سلعة استراتيجية وهي النفط ولها دور مهم وحاسم في التأثير على اقتصاد الدولة، إذ يعد الممول الرئيس للموازنة العامة، فبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية أكثر من 98% في عام 2004 من الإيرادات العامة مما جعله مصاب بالمرض الهولندي لأنه يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي فهو اقتصاد ريعي، أما الإيرادات الأخرى فتكون مساهمتها قليلة مقارنة بالإيرادات النفطية والسبب في ذلك هو عدم كفاءة وقدرة القطاعات الأخرى على التمويل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ما يجعله يعتمد على الإيرادات النفطية واستيراد أكثر السلع من الخارج (عبدال والشيباني، 2017: 269-278). كما ويسيطر القطاع العام على الاقتصاد العراقي وهو القطاع الذي يتولى مسؤولية توزيع الثروة النفطية والثروات الأخرى على أفراد المجتمع العراقي (زيني، 2009: 91).

ثانياً: - صندوق تنمية العراق (DFI) Development Fund of Iraq

1- نشأة ومفهوم الصندوق

يعود تأسيس صندوق تنمية العراق الى ايار من عام 2003 بموجب الفقرة (12) من قرار مجلس الامن الدولي رقم (1483) وتضمن القرار تكوين مجلس دولي للمراقبة والشورة (IAMB) يستعمل لتلبية متطلبات الشعب العراقي واعداد الاعمار الاقتصادي وتغطية المصاريف الادارية واصلاح البنى التحتية فضلاً عن اغراض اخرى يعمل على تحقيقها (لجنة الخبراء الماليين، 2003: 1، 2006). فهو حساب مصرفي مقترح لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي تؤدع فيه 95% من جميع إيرادات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي و5% تعطي الى صندوق التعويضات (عزالدين، 2016: 229_226).

ويعد احد صناديق الثروة السيادية وهو صندوق الاستقرار الذي يستخدم لمواجهة الحالات العرضية والطارئة التي تحدث في الموازنة العامة (DFI، 2008: 44). واقترح تسعير برميل النفط لغرض تحديد إيرادات الموازنة العامة لعام 2008 بواقع 57 \$ للبرميل الواحد وهو سعر اقل من الاسعار المعتمدة في الوقت الحاضر للتصدير النفط العراقي بفارق 14-18 \$ للبرميل الواحد لغرض الحصول على موارد اضافية للصندوق والناجمة عن الفروقات في الاسعار الافتراضية بهدف تحقيق الاستقرار في تمويل الاتفاق العام عند تعرض الموارد المالية للبلد لتقلبات فجائية خلال السنة المالية (صالح، 2012: 240-239).

كما ويعد حساب احتياطي للعملة الاجنبية، ويقع ضمن عمليات استثمار الاحتياطي الدولي، ومن هنا نستنتج ان صندوق تنمية العراق متعدد الاهداف سواء لإغراض الاستقرار وهي من متطلبات السياسة المالية او لإغراض استثمار الاحتياطي الاجنبي وهي من متطلبات السياسة النقدية (صالح، 2008: 4-5).

2- مصادر تمويل الصندوق

- أ- عوائد بيع النفط الخام العراقي و الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية الأخرى .
- ب- الأرصدة المجمدة⁽²⁾ التي رفع التجميد عنها وتعود ملكيتها للحكومة العراقية .
- ت- الأموال السيادية الأخرى المتحققة بعد عام 2003 (صالح، 2014: 1).
- ث- الارصدة المتبقية من مذكرة التفاهم بشأن " برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء الذي تم تأسيسه بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم (986)، وتودع 95% في صندوق تنمية العراق و5% من تلك العوائد النفطية تودع في صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم (687) المتعلقة بالحرب على الكويت الذي حدث عام 1990" (العيساوي، 2008: 225).

(2) هي الارصدة المالية المتوقف صرفها والسحب منها.

3- اهداف الصندوق

- أ- تحقيق الرفاهية للشعب العراقي عن طريق استخدام الموارد المتحققة في صندوق تنمية العراق والتي تحققت من إيرادات النفط ومشتقاته فضلاً عن الموارد الأخرى .
- ب- إعادة بناء الاقتصاد العراقي عن طريق اصلاح البنى التحتية .
- ت- تسديد مصاريف الإدارة المدنية (سلطة الائتلاف المؤقتة، 2003).

ثالثاً: - التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم في العراق

1- مفهوم برنامج تنمية الاقاليم

يعرف الاقليم بأنه المساحة محددة من الارض او منطقة جغرافية معينة وفق غرض ومعيار معين تتضمن مجموعة من المجتمعات المحلية ذات خصائص ومميزات معينة ربما تتشابه وربما تختلف من منطقة الى اخرى (حمودي وفليح، 2009:1).

هو البرنامج الاستثماري الذي يعود اساسه لعام 2006 فتم تخصيص نسبة 2.5% من اجمالي الموازنة الاستثمارية للحكومة العراقية لعام 2006 لغرض تنمية محافظات العراق (خطة التنمية الوطنية، 2013:176). يعود اساس هذه البرامج الى الستينات من القرن الماضي، إذ اكدت خطة التنمية الوطنية 1965-1969 على مبدأ نشر الصناعات في عدد من المحافظات العراقية والتي تتمثل بمشاريع الورق والزجاج والصناعات الميكانيكية، فيعد هذا البعد المكاني الاول لنشر التنمية خارج مركز المدينة وتوزيع ثمار التنمية بشكل متوازن وعادل بين اقاليم البلد الواحد هو الهدف التي تسعى التنمية المكانيّة⁽³⁾ بالدرجة الاولى الى تحقيقه، كما وتسعى الى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية بين اقاليم البلد من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى، ويكون ذلك من خلال الاستغلال الامثل والاستثمار الكفوء للموارد والامكانيات المتاحة في كل اقليم او منطقة (خطة التنمية الوطنية، 2009:152).

والذي بموجبه تم نقل الاموال من حساب الحكومة الاتحادية الى حسابات الحكومات المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية عن طريق تنفيذ الخطط والمشاريع الاستثمارية فضلاً عن القيام بتحسين مستوى الخدمات واصلاح البنى التحتية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، و اشار الدستور العراقي عام 2005 ضمن المادة 121- ثالثاً " تخصيص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها، وحاجاتها ، ونسبة السكان فيها " (جودة، 2017:241).

2- اهداف ودوافع برنامج تنمية الاقاليم

- أ- تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات العراقية كافة.
- ب- تحقيق التوازن الاقليمي للاستثمارات بين المحافظات والمدن لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد والامكانيات المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لعموم المحافظات .
- ت- تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع عن طريق توزيع الدخول لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعي لعموم سكان المحافظات العراقية وبالتالي انخفاض معدلات الفقر والبطالة (الغالبى وعلي، 2014:173).
- ث- السعي لتحقيق التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية لعموم محافظات العراق.
- ج- تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لعموم محافظات العراق (المهداوي والخزاعي، 2014: 84-85) .
- وأضيف مشروع (البترو دولار) ويعني تخصيص دولار واحد عن كل برميل منتج من المحافظات (المطوري والعبادي، 2014:80).

(3) وتعني التخطيط الاقتصادي للنشاطات الاقتصادية المختلفة والاستثمارات في الاقاليم لتحقيق التوازن في الموارد والامكانيات المتاحة بين الاقاليم داخل البلد الواحد، كما تعني الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية لدعم عملية النمو الاقتصادي لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لعموم البلد.

كما وتعرف تخصيصات البترودولار بانها مؤشر تنموي واقتصادي للمحافظات المنتجة للنفط والغاز والمشتقات النفطية الاخرى، فهي بمثابة تعويض للآثار السلبية لانتاج النفط على بيئة هذه المحافظات والعمل على توفير البنى الارتكازية لتخفيف من هذه الآثار الناجمة عن الصناعة النفطية وهي تعود بالفائدة للاقتصاد العراقي لانها ترفع حصة المحافظات من التخصيصات الاستثمارية الخاصة بتنمية الاقاليم بارتفاع تخصيصات البترودولار المخصصة من الموازنة الاستثمارية، إذ يتم من خلال هذه التخصيصات اعادة اعمار البنى التحتية وإنشاء المشاريع الخدمية والاستثمارية التي تعود بالفائدة لعموم المحافظة وبالتالي لعامة المجتمع (خطة التنمية، 176: 2013).

3- تحليل وتقييم برنامج تنمية الاقاليم

بلغت اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم 2,804,000 مليون د.ع في عام 2006 اما المصروفات الفعلية بلغت 633,700 مليون د.ع ونسبة تنفيذ بلغت 22.5% في عام 2006 لعموم محافظات العراق، وارتفعت اجمالي التخصيصات الاستثمارية للبرنامج في عام 2007 و2008.

اما خلال عام 2009 انخفضت اسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 وبالتالي انتقال اثارها الى الدول وبالأخص الدول المنتجة للنفط ومنها العراق مما ادى الى انخفاض اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم الى 2,568,319 مليون د.ع اما المصروفات الفعلية فبلغت 2,363,875 مليون د.ع ونسبة تنفيذ بلغت 92% في عام 2009.

كما وشهد عام 2010 ارتفاعاً في اجمالي التخصيصات الاستثمارية للبرنامج الى 3,265,645 مليون د.ع اما المصروفات الفعلية بلغت 2,190,830 مليون د.ع ونسبة تنفيذ بلغت 67.1% في عام 2010، كما وشهدت المدة (2011 و2012 و2013) ارتفاعاً في اجمالي التخصيصات الاستثمارية فبلغت اعلى قيمة لها 130,282,10,23 مليون د.ع في عام 2013.

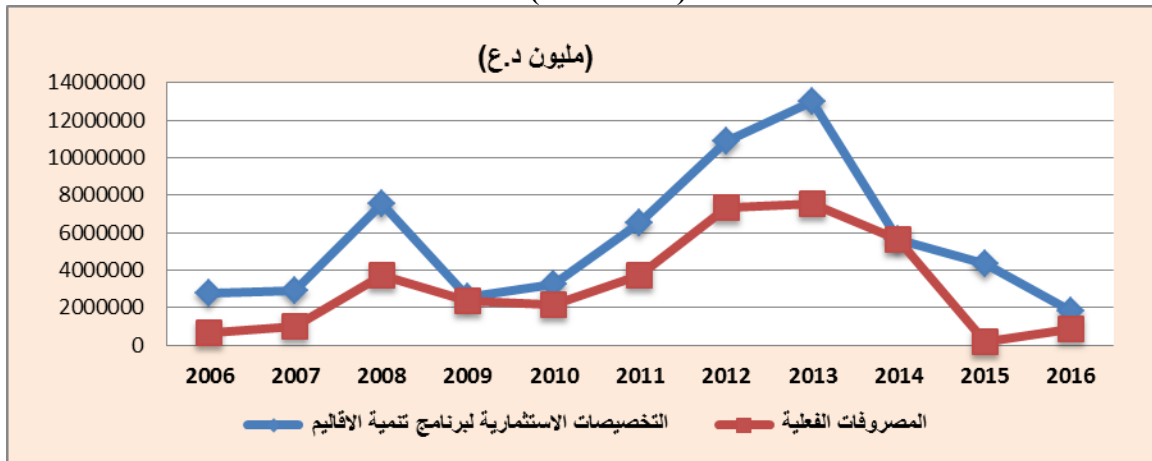
وفي عام 2014 انخفضت اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم الى 56,589,91,3 مليون د.ع بعدما كانت 130,282,10,23 مليون د.ع في عام 2013 والسبب يعود الى صدمة الانخفاض في اسعار النفط مما اثر على مقدار التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم في الموازنة الاتحادية، اما المصروفات الفعلية لعام 2014 بلغت 5,634,246 مليون د.ع فبلغت النسبة 100% وهي ليس نسبة تنفيذ لبرنامج تنمية الاقاليم وانما عملية نقل تخصيصات هذه البرامج من تنمية الاقاليم الى الطوارئ والسبب في ذلك يعود الى توفير الحد الادنى من الخدمات الاساسية للمهاجرين نتيجة لحاجة المحافظات لهذه التخصيصات ليس لغرض إنشاء المشاريع الاستثمارية وانما لغرض تلبية متطلبات الصرف لسكان المحافظات نتيجة لارتفاع الانفاق للتجهيزات العسكرية للحرب ضد عصابات داعش في عام 2014، كما وشهدت المدة 2015 و2016 انخفاض بصورة واضحة في اجمالي التخصيصات الاستثمارية فبلغت 43,386,5,481 مليون د.ع في عام 2015، اما التخصيصات الاستثمارية لعام 2016 بلغت 181,812,20,06 مليون د.ع اما المصروفات الفعلية بلغت 854,817 مليون د.ع بعدما كانت 1,785,518 مليون د.ع في عام 2015، اما نسبة تنفيذ بلغت 41.15% في عام 2015 و47.02% في عام 2016 والسبب يعود الى انخفاض الإيرادات النفطية يؤدي ذلك الى انخفاض الإيرادات العامة الناجم عن انخفاض اسعار النفط الخام وبالتالي انخفاض التخصيصات الاستثمارية المحددة لبرنامج تنمية الاقاليم ولبيان ذلك انظر (الجدول 1) والشكل (2) يوضح الارتباط بينهما.

الجدول (1) اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم واجمالي المصروفات الفعلية
ونسبة التنفيذ للمدة (2006-2016)
(مليون د.ع.)

السنة	التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم	المصروفات الفعلية	اجمالي نسبة التنفيذ لبرنامج تنمية الاقاليم (%)
2006	2804000	633700	22.5
2007	2884670	991979	34.4
2008	7558217	3744639	49.5
2009	2568319	2363875	92
2010	3265645	2190830	67.1
2011	6534791	3698527	56.60
2012	10881682	7371731	67.7
2013	13028210.23	7559257	58.02
2014	5658991.3	5634246	100
2015	4338654.81	178551	41.15
2016	1818122.06	854817	47.02

المصدر: .: وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية ، - وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية الحضرية في العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية .

الشكل (2) اجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم واجمالي المصروفات الفعلية للمدة
(2006-2016)



المصدر: .: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 1.

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (2) ان المصروفات الفعلية تعتمد على التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم فترتفع المصاريف بأرتفاع التخصيصات الاستثمارية وتخفض بأخفاضها لذلك نرى سيرانهما يكون بنفس المسار.

ان هذه الاختلافات في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات وانعدام العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع فضلاً عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وانعدام التوازن الاقليمي للاستثمارات بين المحافظات اي ان البرنامج الاستثماري لم يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى لتحقيقها ويعود سبب ذلك الى الاتي:.

- عدم الاعتماد على قاعدة بيانات متكاملة والتي من خلاها يتم اعداد الخطط الاستراتيجية نتيجة لاعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل اساس في تمويل التخصيصات.
- غياب الجهات الرقابية والاليات الموحدة للهيكل الاداري في عموم محافظات العراق بل تم الاعتماد على الاجتهادات الشخصية واحتياجات كل محافظة .

ت- تأخر اقرار الموازنة العامة وعدم المصادقة عليها ادى الى تأخر اعطاء المحافظات والوزارات تخصيصاتهم الاستثمارية، مما ادى الى تأخر في تقديم المشاريع الاستثمارية وتأخر تقديم الخدمات لعموم محافظات العراق (المطوري والعبادي، 76-85: 2014).

ث- غياب التشريعات القانونية التي تحدد مهام وواجبات الجهات التشريعية والتنفيذية الوزارات القطاعية والحكومات المحلية، ادى ذلك الى عدم بيان صلاحية ومهام كل جهة لتقوم بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المحافظة .

ج- نقص في الكوادر الادارية والفنية المتخصصة والكفوءة ، وعدم توفر البنى التحتية الملائمة والمشجعة للاستثمارات فضلاً عن انتشار ظاهر الفساد المالي والاداري في عمل المؤسسات المحلية.

ح- التدهور الامني والحرب التي خاضها العراق ضد داعش وانعدام الامن على مستوى المحافظات وعلى مستوى الدولة ككل، ادى ذلك الى انخفاض حجم التخصيصات الاستثمارية للمحافظات والوزارات نتيجة لزيادة الاتفاق للتجهيزات العسكرية ادى ذلك الى انخفاض حجم المشاريع الاستثمارية وتراجع حركة العمران في عموم محافظات العراق وتراجع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عموم محافظات العراق (العبودي، 93-89: 2017).

رابعاً : المقترح الاستراتيجي لإنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق

من خلال مسيرة الباحثة المتواصلة والاطلاع على العديد من البحوث وخالصة التجارب الدولية التي التي اجرتها في إنشاء هذه الصناديق تم وضع بعض المقومات والاهداف والدوافع ومصادر التمويل فضلاً عن استثمار موارده التي تم جمعها فضلاً عن الحوكمة الاساسية للصندوق كل هذا المقومات والمقترحات التي وضعتها الباحثة تجدها اساسيات وضرورية تساعد على تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء صندوق الثروة السيادية في العراق.

1- المقومات الاساسية لإنشاء صندوق الثروة السيادية في العراق

أ- المقومات الدستورية والتشريعية

يعد الأطار التشريعي والقانوني هو المقوم الاساسي الذي لا بد من توفره لكي يتمكن العراق من إنشاء صندوق ثروة سيادي، لان بوجود القانون يفرض على الصندوق تطبيق معايير الحوكمة والمساءلة هذا فضلاً عن الشفافية في العمل ونشر البيانات والسجلات لتجنب الفساد المالي والاداري، كما ويضمن القانون ادارة الصندوق ومسؤولية القائمين عليه ويؤمن القانون القرارات والادارة المستقلة للصندوق لتجنب خضوع قرارات مدراء الصندوق لرغبات ومصالح السلطات الحاكمة، فيتم وضع وتشريع القانون ويتم المصادقة عليه من قبل البرلمان العراقي وبهذا يعمل الصندوق الى تحقيق الاهداف التي انشاء من اجلها.

ب- المقومات البشرية

يعد الانسان وسيلة التنمية الأساسية وهدفها فهو مورد مهم لا بد من توفره لانه يحقق الاهداف والدوافع التي يسعى العراق الى تحقيقها لإنشاء صناديق الثروة السيادية، لان العراق يمتلك الكفاءات والخبرات البشرية المؤهلة والقادرة على معالجة الاختلالات وتلافي المعوقات والصعوبات التي تعترض مسيرة النمو الاقتصادي، ومع كل هذه الامكانيات البشرية الا ان هذا المورد يحتاج الى اعداد وتدريب على انشأ وإدارة صناديق الثروة السيادية بكفاءة ومهارة عالية، وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي الذي ينعكس اثره على المورد البشري يقصد بها تغير المجتمع في عدة جوانب وهي تنمية القدرات البشرية على تحمل المسؤولية وكيفية معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ان هذه المقومات تكون مرتبطة بالمورد البشري والذي يجب ان يتحلى بمجموعة من الصفات مثل الاخلاص والنزاهة والامانة في العمل هذا فضلاً عن احساسه بتحمل المسؤولية لان إنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق يحتاج الى اشخاص مخلصين ومحبين لخدمة العراق فضلاً عن ادخال مبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية مع ضرورة الالتزام بمبادئ سانتاغو التي اكد عليها صندوق النقد الدولي .

ت- المقومات الاقتصادية

يقصد بها الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل إيرادات الموازنة العامة، وان اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة هذا فضلاً عن امتلاكه احتياطات من النفط والغاز الطبيعي، الا انهم موارد اقتصادية ناضبة تنفذ مع مرور الزمن وبالتالي عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة بالإيرادات التي من خلالها يتم تلبية متطلبات الإنفاق الجاري والاستثماري للاقتصاد العراقي، وهذا ما دعى الى إنشاء صندوق الثروة السيادية لتجنب الوقوع في هذه الاختلالات وتفادي عواقبها وضمان حق الأجيال القادمة من هذه الثروة .

2- مصادر تمويل الصندوق السيادي المقترح في العراق أ- الفوائض المالية المتحققة في الموازنة العامة

ان زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة للدولة يدل على تحقيق فوائض مالية بشكل سنوي، ويتحقق العجز في الموازنة العامة في حالة انخفاض الإيرادات العامة عن النفقات العامة سنوياً، اما توازن الموازنة وهو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة سنوياً، فيلاحظ من (الجدول2) ان خلال المدة (2004-2012) حققت الموازنة العامة فوائض مالية ناجمة عن زيادة الإيرادات العامة والتي سببها يعود الى ارتفاع اسعار النفط من \$36.06 في عام 2004 الى \$94.45 في عام 2008 ادى ذلك الى زيادة الإيرادات النفطية من 32,298,111 مليون د.ع الى 75,311,190 مليون د.ع في عام 2008 وبالتالي زيادة الإيرادات العامة من 32,982,739 مليون د.ع الى 80,252,182 مليون د.ع في عام 2008 فحققت الموازنة العامة فوائض مالية خلال هذه المدة.

وانخفضت الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة خلال عام (2009 و2010) بسبب الازمة المالية العالمية والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط الخام العالمية، ادى ذلك الى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة ، الا انها عاودة الى الارتفاع خلال المدة (2011 و2012) ادى ذلك الى زيادة الإيرادات العامة فحققت الموازنة العامة فوائض مالية خلال هذه المدة ، اما خلال المدة (2013 ولغاية 2016) انخفضت اسعار النفط الخام ادى ذلك الى انخفاض الإيرادات النفطية من 108,323,859 مليون د.ع في عام 2013 الى 44,267,063 مليون د.ع في عام 2016 وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة من 113,840,076 في عام 2013 الى 54,409,270 مليون د.ع في عام 2016 ادى ذلك الى تحقيق عجز في الموازنة العامة خلال هذه المدة ويمكن ملاحظة ذلك في (الجدول 2).

ومن هذا نستنتج ان الموازنة العامة في العراق تخضع لتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية وكما نعلم ان سعر النفط لا يمكن تنبؤ قيمته في المستقبل، لذا فان للصدمات في اسعار النفط اثار كبيرة تتمثل بانتقال الاثر الى الإيرادات النفطية وبالتالي الإيرادات العامة ، وبما ان النفقات العامة تعتمد على الإيرادات العامة في التمويل مما يؤدي الى تقليل الإنفاق العام (التشغيلي والاستثماري)، فان تخفيض النفقات التشغيلية يترك اثر كبير على الواقع الاجتماعي وبالأخص الطبقات الفقيرة فيؤدي ذلك الى تراجع مستويات المعيشة نتيجة انخفاض مستوى الدخل وبالتالي زيادة نسبة الفقراء وزيادة معدلات البطالة وبالتالي عواقب اخرى نتيجة تخفيض هذا النوع من الإنفاق، اما تخفيض النفقات الاستثمارية يؤدي الى التخلي عن الكثير من المشاريع والخطط الاستثمارية التي تساعد على تنمية الاقتصاد العراقي والنهوض بواقعه المتردي، فيلاحظ من (الجدول2) ان خلال المدة (2004-2012) التي حققت الموازنة العامة فوائض مالية فنرى ان يوجد دين داخلي وربما يوجد دين خارجي ايضاً لكنه معتدل وبالأمكان السيطرة عليه وسداده في المستقبل، اما المدة (2013-2016) سجلت الموازنة عجزاً.

فيتم جمع الفوائض المالية التي تحققت خلال المدة (2004-2012) والبالغة 109,072,579 مليون د.ع وايداعه في صندوق الثروة السيادي العراقي وبالأخص صندوق الاستقرار، لمعالجة العجز الذي حدث في الموازنة العامة خلال المدة (2013-2016) والبالغ مجموعه 38,786,374 مليون د.ع، ان هذه العجزات جعلت من الحكومة العراقية تلجأ الى الدين الداخلي والذي يكون على شكل سندات وقروض من المؤسسات المالية وحوالات خزينة لدى المصارف التجارية هذا فضلاً عن ديون وزارة المالية مما ادى الى زيادة الدين الداخلي من 4,255,549 مليون د.ع في عام 2013 الى 47,362,251 مليون د.ع في عام 2016 وزيادة الدين الخارجي ايضاً (انظر الجدول2) (النشرة السنوية، 2016:73).

الجدول (2) الفوائض المالية المتحققة في الموازنة العامة

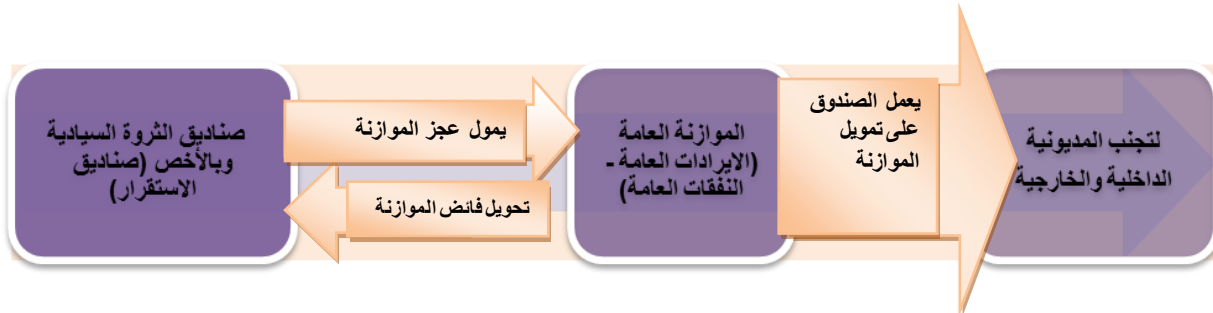
(مليون د. ع)

السنة	الإيرادات النفطية (1)	الإيرادات العامة (2)	النفقات العامة (3)	فائض الموازنة (4) = (3) - (2)	عجز الموازنة (2) = (3) - (4)	الدين الداخلي
2004	32298111	32982739	32117491	865248	-	5925061
2005	38953232	40502890	26375175	14127715	-	6255578
2006	46281972	49063361	38806679	10248866	-	5307008
2007	50720915	54599451	39031232	15568219	-	5193705
2008	75311190	80252182	59403375	20848807	-	4455569
2009	46855393	55209353	52567025	2642328	-	8434049
2010	62061730	70178223	70134201	44022	-	9180806
2011	101278169	108807392	78757666	30049726	-	7446859
2012	108692809	119817224	105139576	14677648	-	6547519
2013	108323859	113840076	119127556	-	5287480	4255549
2014	95174441	105364301	115937762	-	10573461	9520019
2015	69081335	72546345	82813611	-	10267266	32142805
2016	44267063	54409270	67067437	-	12658167	47362251

المصدر: البنك المركزي العراقي- النشرات السنوية (2004-2017)- المديرية العامة للإحصاء والابحاث، وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية.

ومن هنا نستنتج ان العراق بحاجة الى صندوق الاستقرار(التثبيت) يساعد على استقرار الموازنة العامة لانه يضمن لادوات السياسة المالية ومنها الانفاق العام استمراريتها لتجنب الآثار التي اشرفنا اليها بسبب تخفيض الانفاق العام (التشغيلي والاستثماري)، كما ويساعد هذا الصندوق على تجنب الى المديونية العامة فيعمل على تقليل او انعدام الديون الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي، وبهذا استطاع صندوق الاستقرار العراقي تحقيق الهدف الذي انشأ من اجله في تحقيق استقرار الموازنة العامة وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والخروج من صدمات اسعار النفط العالمية و(المخطط 2) يوضح هذا المقترح الاستراتيجي.

المخطط (2) دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق استقرار الموازنة العامة



المصدر: من اعداد الباحثة.

ب- الفرق في اسعار النفط الخام العراقي

ان السبب الرئيس للتخلف والازمات الاقتصادية التي تحصل في اغلب الدول الريعية يعود الى ان هذه الاقتصادات تعتمد على مصدر واحد للحصول على الدخل وهو النفط، وان عملية تسعير النفط تخضع لعوامل العرض والطلب فضلاً عن عوامل اخرى، لذلك نرى ان الدول تعتمد على سعر معين في بناء موازنتها السنوية وهو السعر المقر في الموازنة العامة والتي على اساسها يتم حساب مقدار الإيرادات النفطية وتمويل الإيرادات العامة وبالتالي تمكثها من تلبية متطلبات الانفاق العام خلال السنة القادمة، وهناك سعر اخر وهو سعر تسويق الكميات المصدر من النفط بشكل سنوي، وهو سعر بيع النفط (شركة سومو).



صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الأشارة الى العراق

لذا من خلال مسيرة الباحثة ترى بوضع هذا المقترح ليكون مصدر من مصادر تمويل صندوق الثروة السيادية المقترح في العراق فيلاحظ من الجدول (3) ان سعر بيع النفط لشركة سومو يزيد بكثير عن سعر النفط المقر في الموازن العامة خلال المدة من 2004 ولغاية 2013 عندما بلغ سعر البيع \$102.265 اما السعر المقر بلغ \$90.

اما في عام 2014 لم يتم اقرار الموازنة فيتم الاعتماد على سعر عام 2013 والبالغ \$90، اما في عام 2015 و2016 انخفض سعر بيع شركة النفط عن السعر المقر في الموازنة العامة لذلك لا يؤخذ ولا يعطي من الصندوق السيادي المقترح خلال هذه المدة، وفي عام 2017 ارتفع سعر البيع لشركة سومو عن السعر المقر في الموازنة العامة فيتم جمع هذه المبالغ الناجمة عن فروقات الاسعار ويتم ايداعها في الصندوق المقترح للعراق ويمكن ملاحظة ذلك في (الجدول 3) ان هذا المقترح يختلف عن المقترح السابق لان فوائض الموازنة قد تنجم عن الإيرادات الغير النفطية على الرغم من ان نسبتها قليلة في تكوين الإيرادات العامة لكن عند تنويع مصادر الدخل من القطاعات الاخرى الصناعة والزراعة والتجارة فضلاً عن ارتفاع الحصيلة الضريبية يؤدي ذلك الى زيادة الإيرادات الغير النفطية وبالتالي تحقق فوائض في الموازنة العامة في هذه الحالة يصبح المقترح مختلف عن المقترح السابق .

الجدول (3) صندوق الثروة السيادي المقترحة من فروقات اسعار النفط للمدة (2017-2004)
(مليون د.ع)

السنة	سعر تسويق (سعر البيع) \$(1)	الكميات المصدرة من النفط (الف ب/ي) (2)	الإيرادات النفطية الفعلية (1)×(2) (3)	السعر المقر في الموازنة \$ (4)	الإيرادات النفطية التقديرية (4)×(5) (5)	صندوق السيادي للعراق (3)-(5) (6)	الثروة المقترح (5)
2004	31.383	1538	25665247	21.000	11788770	13876477	
2005	45.618	1405	34374810	21.000	10769325	23605485	
2006	55.635	1505	50216897	46.610	25604038.25	24615858.75	
2007	66.734	1643	50216897	50.000	29984750	20232147	
2008	87.966	1850	71060928	57.000	38489250	32571678	
2009	59.440	1906	48371602	50.000	34784504	13587098	
2010	75.660	1890	61081362	62.500	43115625	17965737	
2011	104.983	2166	97093622	76.500	60480135	36613487	
2012	106.019	2423	109642050	85.000	75483825	34158225	
2013	102.265	2390	104024042	90.000	78511500	25512542	
2014	91.627	2516	99946283	90.000	82650600	17295683	
2015	44.729	3005	58379243	56.000	61422200	3042957 -	
2016	36.098	3302	51911283	45.000	54235350	2324067 -	
2017	49.321	3309	70876803	44.400	53625654	17251149	

المصدر :. وزارة المالية- القوانين والانظمة - قوانين الموازنة العامة للسنوات (2017-2004)، وجريدة الوقائع العراقية اعداد ولسنوات مختلفة، وزارة النفط - شركة تسويق النفط للسنوات (2017-2004).

ت- استثمار جزء من الاحتياطيات الدولية⁽⁴⁾

تعرف الاحتياطيات الدولية من الاصول الخارجية السائلة وبالعملة الاجنبية وتكون تحت سيطرة السلطة النقدية وتستخدم لتمويل عجز ميزان المفعوعات ودعم سعر الصرف وتكون هذه الاحتياطيات متاحة للاستخدام لتسوية المعاملات الدولية (IMF, 14:2013).

ان العراق يحصل على الاحتياطيات من مصدرين يتمثل بالإيرادات النفطية بالعملة الاجنبية بصورة مباشرة وتودع لدى وزارة المالية فتكون مسؤولة عن تلبية الالتزامات الخارجية والتي تتمثل بتعويضات الكويت نسبة 5% وعمليات التسليح والديون الخارجية وتكون بالعملة الاجنبية (داغر، 30-31 : 2017).

4 - هناك العديد من التسميات للاحتياطيات الدولية وهي الاحتياطيات الخارجية او الرسمية او الاجنبية .



صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الأشارة الى العراق

فتقوم وزارة المالية ببيع جزء من الإيرادات النفطية الى البنك المركزي العراقي للحصول على العملة المحلية لتلبية الالتزامات الداخلية اي تتم عملية مبادلة بين للعملة بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية هذا المصدر الاول، اما المصدر الاخر يكون بصورة غير مباشرة من خلال تحويلات الافراد المقيمين في الخارج الى المقيمين في الداخل (الفتلاوي واخرون، 2017:295).

ان لصدمة اسعار النفط لها أثراً كبيراً في التأثير على حجم الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي فأن الارتفاع في اسعار النفط يؤدي الى زيادة وتراكم الاحتياطيات الدولية والعكس في حالة الانخفاض، وبما ان الاحتياطيات ضرورية لتثبيت قيمة الدينار العراقي والسيطرة على التضخم الذي يحدث في الاقتصاد العراقي لان التقلب في اسعار النفط ينعكس على حجم الاحتياطيات التي لدى البنك المركزي، فلا بد من المحافظة على مستوى معين من الاحتياطيات للتمكن من استدامة واستقرار الدينار العراقي وتجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2010: 15).

ان اغلب الدول التي انشئت صناديقها اعتمدت على الاحتياطيات الفائضة لدى البنك المركزي كمورد اساسي في التمويل، فأن زيادة هذه الاحتياطيات لدى البنك المركزي تشجع على انشاء صناديق ثروة سيادية (علي، 2015: 439).

شهدت الاحتياطيات الدولية ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً للتقلبات في اسعار النفط في اسواق النفط العالمية، فهناك علاقة طردية تربط بين هذه الاحتياطيات واسعار النفط الخام، فارتفعت الاحتياطيات بعد عام 2003 اي بعد انتهاء الحرب على العراق وزيادة اسعار النفط الى 36.06 \$ في عام 2004 ادى الى زيادة الإيرادات النفطية الى 32,298,111 مليون د.ع مما ادى الى ارتفاع الاحتياطيات الى 13,652,193 مليون د.ع. اما خلال المدة (2008-2005) ارتفعت اسعار النفط الى 94.45 \$ ادى الى زيادة الإيرادات النفطية الى 75311190 مليون د.ع في عام 2008 وارتفعت الاحتياطيات الى 58,718,278 مليون د.ع في عام 2008، وانخفض سعر النفط الى 61.06 \$ في عام 2009 ونلاحظ انخفاض الاحتياطيات الى 59,525,271 مليون د.ع بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على النفط في الاسواق العالمية. اما خلال المدة (2010-2013) ارتفع السعر الى 105.87 \$ ادى الى ارتفاع الاحتياطيات الى 90,648,557 مليون د.ع في عام 2013، وخلال المدة (2016-2014) انخفضت الاحتياطيات الى 52,617,915 مليون د.ع في عام 2016 بسبب زيادة السحب منها بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مر بها العراق والحروب وزيادة الإنفاق للتجهيزات العسكرية للحرب ضد عصابات داعش هذا فضلاً عن انخفاض سعر النفط الى 47.16 \$ في عام 2016 ولبيان ذلك انظر (الجدول4).

الجدول(4) تأثير التقلب في اسعار النفط العالمية على الاحتياطيات الدولية

(مليون د. ع)

للمدة (2016-2004)

السنة	اسعار النفط العالمية \$	الاحتياطيات الدولية (1)	نسبة الاستقطاع من الاحتياطيات الدولية (2)	صندوق الثروة السيادي المقترح للعراق (3) = (100/2×1)
2004	36.06	13652193	10 %	1365219.3
2005	50.65	19901327	10 %	1990132.7
2006	61.08	27763676	10 %	2776367.6
2007	69.08	38217704	10 %	3821770.4
2008	94.45	58718278	10 %	5871827.8
2009	61.06	51872810	10 %	5187281
2010	77.45	59525271	10 %	5952527.1
2011	107.46	71410911	10 %	7141091.1
2012	109.45	82001306	10 %	8200130.6
2013	105.87	90648557	10 %	9064855.7
2014	96.26	76216201	10 %	7621620.1
2015	52.79	62810373	10 %	6281037.3
2016	47.16	52617915	10 %	5261791.5
المجموع				70535652.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية (2016-2004). المديرية العامة للإحصاء والابحاث، الحقل 2 و3 من اعداد الباحثة.

ومن هنا نستنتج ان الاحتياطات تعتمد في التمويل على الإيرادات النفطية والتي تتأثر بالتغيرات في سعر النفط الخام في الاسواق العالمية ، ومن هنا تم وضع هذا المقترح الاستراتيجي للتقليل من اثار هذا التقلب على الاحتياطي وهو استقطاع نسبة مقدارها 10% بصورة سنوية من الاحتياطات الدولية التي لدى البنك المركزي العراقي لصالح صندوق الثروة السيادي العراقي وقد بلغ المجموع 70535652.2 مليون د.ع خلال المدة (2004-2016) كما في (الجدول 4)، وبعد ذلك يتم استثمار هذه المبالغ وهي اصول خارجية لدى البنك المركزي العراقي في البنوك والاسواق العالمية بادوات مالية عالية الكفاءة ومضمونة الدفع ولدى بنوك وشركات تحضى بتصنيف ائتماني على المستوى الدولي بهدف الحصول على عوائد سنوية اكثر في المستقبل تساعد العراق على مواجهة الصدمات الخارجية ومنها صدمة اسعار النفط وبالتالي التقليل من اثارها على الاقتصاد العراقي .

ث- استقطاع 10% من الإيرادات العامة لصندوق الأجيال القادمة

ان العراق اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط بشكل رئيس في تمويل الإيرادات العامة فتبلغ نسبة مساهمته اكثر من 95% من الإيرادات العامة، اما القطاعات الاخرى فيلاحظ انخفاض نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اما مصادر الإيرادات الاخرى التي تتمثل بالضرائب والرسوم فتشكل نسبة ضئيلة في تمويل الإيرادات العامة لذلك ترى الباحثة بما ان النفط مصدر ناضب ينفذ مع مرور الزمن وبما ان العراق يعاني من الاختلالات الهيكلية ترى وجوب استقطاع نسبة 10% من الإيرادات العامة بشكل سنوي وايداعها في صندوق الأجيال القادمة لضمان حقهم من هذه الثروة التي هي امانة في ذمة الجيل الحالي وهو صندوق ادخاري لضمان حق الأجيال القادمة من الثروات المالية التي يحصل عليها الجيل الحالي تم وضع هذه الرؤيا بالاعتماد على تجربة الكويت وعلى الرغم من تعرضها للعجز في عام 2016 الا انها استمرت في استقطاع هذه النسبة للأجيال القادمة والسبب في ذلك ان الأجيال القادمة لاتكون مسؤولة عن تحمل العجز الذي تكبده الجيل الحالي في الموازنة العامة وبذلك تستطيع ضمان حق اجيال المستقبل من هذه الثروة الناضبة ، والجدول (5) يوضح هذا المقترح ويتم استثمار هذه الموارد من كل سنة في الاسهم والسندات في الاسواق العالمية للحصول على عوائد اكثر في المستقبل .

الجدول (5) الصندوق المقترح للأجيال القادمة في العراق

السنة	الإيرادات العامة (1)	نسبة الاستقطاع من الإيرادات العامة (2)	صندوق الأجيال القادمة (3) = (100/2×1)
2004	32982739	10%	3298273.9
2005	40502890	10%	4050289
2006	49063361	10%	4906336.1
2007	54599451	10%	5459945.1
2008	80252182	10%	8025218.2
2009	55209353	10%	5520935.3
2010	70178223	10%	7017822.3
2011	108807392	10%	10880739.2
2012	119817224	10%	11981722.4
2013	113840076	10%	11384007.6
2014	105364301	10%	10536430.1
2015	72546345	10%	7254634.5
2016	54409270	10%	5440927

المصدر: وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية، العمود 2 و3 من اعداد الباحثة .

3- اهداف ودوافع الصندوق السيادي المقترح

أ- سحب الفوائض المالية المتحققة في الموازنة العامة لتجنب الاسراف والتبذير في الانفاق العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ب- ضمان حق الاجيال القادمة من الثروة النفطية ، وايجاد مصادر بديلة عن النفط لانه مورد ناضب.

ت- توفير مصدر امان يساعد على تمويل متطلبات الاتفاق الجاري في حالة عجز الايرادات العامة وبالأخص الايرادات النفطية على التمويل لانها تخضع لاسعار النفط العالمية .

ث- استثمار موارد الصندوق في الداخل والخارج بهدف الحصول على عوائد اكثر في المستقبل.

ج- يعمل الصندوق على توفير مصادر مالية يجب العراق عواقب الدين الداخلي والخارجي.

ح- يعمل الصندوق على تمويل الاتفاق الاستثماري والذي يعمل على تهيئة الظروف الملائمة للمستثمر العراقي والاجنبي عن طريق اعمار المباني والبنى التحتية والقيام بالمشاريع الاستثمارية.

4- حوكمة الصندوق السيادي المقترح

يتم تشكيل هيئة تدعى بهيئة صناديق الثروة السيادية تقع تحت رقابة وادارة وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ولكل منهما دور محدد للعمل، إذ يعمل البنك المركزي العراقي بتحقيق عائد نتيجة استثمار اصول الصندوق ويعمل على الحد والسيطرة على المخاطر الناتجة عن استثمار هذه الاصول فضلاً عن قيامها بتقديم تقارير دورية الى وزارة المالية، فتتعمل وزارة المالية على توزيع اصول الصندوق في الاسواق المالية والشركات الاستثمارية ومراقبة عمل الصندوق فضلاً عن قيامها بتقديم تقارير دورية الى البرلمان العراقي، فضلاً عن قيام هيئة صناديق الثروة السيادية بتقديم تقارير دورية الى البرلمان العراقي، وبالنتيجة يعد البرلمان هو السلطة العليا في الدولة التي له الحق في الاشراف والادارة لهذه الجهات .

5- استثمار موارد صندوق الثروة السيادي المقترح

من خلال تجربة الكويت في استثمارها لموارد صناديقها في كل من الهيئة العامة للاستثمار والمكتب التمثيلي للهيئة في الصين فضلاً عن الاستثمارات البديلة في صناديق التحوط وصناديق العقار وضعت الباحثة هذا المقترح الذي يتمثل بجمع الموارد من المصادر المقترحة وهي استقطاع جزء من الاحتياطيات الاجنبية بنسبة 10% والفرق بين سعر النفط المقرر في الموازنة العامة الاتحادية في كل سنة وسعر النفط المباع من قبل شركة سومو فضلاً عن الفوائض المالية الناتجة في سنة الفائض في الموازنة العامة ويتم ايداع هذه الموارد في صندوق الثروة السيادي المقترح للعراق فجزء من هذه الموارد تؤدع في صندوق الاستقرار ولا يتم استثماره لضمان حماية الاقتصاد العراقي من خطر الصدمات الخارجية والتي تتمثل بصدمات اسعار النفط الخام فضلاً عن الصدمات الداخلية التي تتعرض لها الاقتصادات وبالأخص الاقتصادات الريعانية، كما ويتم استقطاع جزء من الموارد وايداعها في الصندوق الاستثماري ويتم استثمار هذه المبالغ في الاصول المالية التي تتمثل بالاسهم العادية والممتازة والسندات الحكومية كما ويتم استثمارها في اصول مادية تتمثل بالعقارات السكنية والتجارية فضلاً عن المعادن النفيسة الذهب والفضة ويتم استثمارها في الاسواق المالية والبنوك المحلية والعالمية .

كما ويتم ايداع جزء من الموارد في صندوق التنمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اعمار البنى الارتكازية التي تتمثل بالنقل والمواصلات وقطاع الخدمات والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الصناعة والزراعة فضلاً عن قطاع التجارة والسياحة والتي من خلالها يتم تحقيق التنوع الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تحصل في اغلب الاقتصادات، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار على مستوى المحافظات وعلى مستوى الاقتصاد الدولي بشكل عام والتي من خلالها يتم توفير بيئة ملائمة ومشجعة وداعمة للاستثمارات المحلية والاجنبية والتي من خلالها يتم الحصول على الايرادات المالية للدولة والتي تكون بديلة عن مورد النفط.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- يعد النفط سلعة اقتصادية واستراتيجية للعديد من البلدان وبالأخص العراق فهو ثروة غير متجددة لذلك سعت اغلب الدول في توظيف كل او جزء من هذه الثروة في صناديق مختلفة لكل واحدة منها يخدم غرض معين والسبب الرئيس في إنشاء هذه الصناديق وبالأخص في الاقتصادات الريعية هو لضمان حق الأجيال القادمة من الثروة النفطية التي يتمتع بها الجيل الحالي .

2- تعتمد اغلب الدول النامية على سلعة واحدة في التصدير وهي النفط، فأن الإيرادات التي تحصل عليها هذه الدول هي من العملات الأجنبية التي تعمل على تعزيز الإيرادات العامة لموازنتها ، فأن التقلب في اسعار النفط ينعكس أثره على الإيرادات النفطية نتيجة العلاقة الطردية بينهما، ومنها هنا يأتي الدور الإيجابي للصندوق السيادي في الحد من صدمات هذه الاسعار.

3- لكل محافظة من محافظات العراق ثروات وخصائص تمتاز بها كما وتختلف المحافظات في تركيبة السكان واعدادهم، ادى ذلك الى وجود تفاوت اقتصادي واجتماعي في عموم محافظات العراق، مما ادى الى وضع برنامج تنمية الاقاليم يعمل على توزيع التخصيصات الاستثمارية لكل محافظة من محافظات العراقية، ويكون الهدف منها هو تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تحقيق التوازن الاقليمي للاستثمارات بين المحافظات والمدن.

التوصيات

1- السعي لتحقيق التنوع الاقتصادي في مجال الصناعة والزراعة والتجارة وبالأخص في الاقتصادات الريعية ومنها العراق للحصول على مصادر اخرى مدرة للدخل تكون بديلة عن موارد النفط وبالتالي يجنبها خطر الصدمات الداخلية والخارجية ومنها صدمات اسعار النفط الخام واصلاح النظام الضريبي والنهوض به للحصول على إيرادات مالية اخرى لتمويل الموازنة العامة تكون بديلة عن الإيرادات النفطية .

2- اعداد كوادرات ادارية وفنية متخصصة من قبل الجهات المسؤولة عن هذا الجانب في ادارة عمل الصندوق السيادي العراقي فضلاً عن توفير كوادرات متخصصة تمتلك المعرفة والخبرة والكفاءة في وضع الخطط المستقبلية وتقسيم الموازنة العامة وعدم تأخر اقرارها لان هذا يعمل على ارباك توزيع الانفاق الجاري والاستثماري والذي يعتمد على حجم الإيرادات النفطية والغير النفطية المتحققة بشكل سنوي للعراق.

3- التشجيع على خصخصة القطاع العام من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في عدد من قطاعات الاقتصاد العراقي، فمن خلال الخصخصة يتم تقسيم المهام والواجبات بين القطاع العام والقطاع الخاص، فالقطاع العام مسؤوليته توفير الامن والدفاع والقضاء فضلاً عن توفير المستلزمات اللازمة لعمل القطاع الخاص وتكون مسؤولية هذا القطاع النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال إنشاء الشركات والمؤسسات الخاصة التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي .

المصادر:

المصادر العربية

- 1) الهيتي، احمد حسين علي ، اقتصاديات النفط ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 2000.
- 2) البني ، حازم ، الاقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، طرابلس، ط1، 2006.
- 3) المومني، غازي فلاح ، "إدارة المحافظ الاستثمارية"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان -الاردن شارع الملك حسين ، ط1، 2009.
- 4) العيساوي، عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي (مدخل حديث)، النجف الاشرف ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2008.
- 5) ابرههي علي احمد، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة العراق - بغداد، ط1، 2011.
- 6) بكرى واخرون، كامل، محمود يونس، عبد المنعم ، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.
- 7) زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي ، لندن- المملكة المتحدة، الطبعة الثالثة، 2009.
- 8) عبدالجواد، سلامة محمود، إستراتيجية التخطيط للتنمية، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان -الاردن ، 2014.

- (9) العلي، عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول، مكتبة إثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2009.
- (10) يوسف، منى، "الوصول الى الرفاهية علاقة بين المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية"، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون و دار الخلود لصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- (11) ترومان، ايديوين، "اساطير حول صناديق الثروة السيادية"، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، واشنطن، 2008.
- (12) الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.
- (13) عبدالله واخرون، حسين، نبيل حشاد، محمد رضا العدل، هشام بساط، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان-الاردن، 2007.
- (14) علي، احمد بريهي، الاقتصاد النقدي-وقائع ونظريات وسياسات، دار الکتبموزعون وناشرون، بغداد، ط1، 2015.
- (15) عيسى، صلاح نعمان، دراسات في اقتصاديات والسياسات النفطية، مطبعة الارشاد، بغداد، 1982.
- (16) عدنان مزارعي واخرون، "اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد العربي"، الطبعة العربية، 2010.
- (17) صالح، مظهر محمد، "السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم"، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
- (18) جوردون وادورد مورس، وتوماس بالي واخرون، "النفط والاستبدال: الاقتصاد السياسي للدولة الربعية"، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.
- (19) العطواني، خالد شامي ناشور، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية في بلدان مختارة مع الاشارة خاصة الى صندوق تنمية العراق، أطروحة مقدمه إلى مجلس كلية الاداره والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، 2016.
- (20) العبودي، سليمة هاشم جار الله، التنمية المحلية في ظل تحديات ومتطلبات الاستدامة والتمكين والانصاف العراق حالة دراسية، أطروحة مقدمه إلى مجلس كلية الاداره والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، 2017.
- (21) الاسدي وروضان، ميثم عبد الحميد، يوسف علي عبد تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية على الاقتصاد العراقي، العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، تشرين الثاني، العدد 37، المجلد 10، 2014.
- (22) جيفري واخرون، ديفيز اوسوسكي رولاند جيمس، بارنيت ستيفن، "صناديق النفط" هل تطرح المشكلات بوصفها حلولاً، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 4، ديسمبر 2001.
- (23) اللامي، عبد الحميد عبد الهادي، الغالبي، دراسة تحليلية لصددمات اسعار النفط في الاسواق العالمية، الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 104، المجلد 24، 2018.
- (24) محمد، جعفر هني، صناديق الثروة السيادية من منظور إسلامي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث عشر، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف- الجزائر، 2015.
- (25) عبد العزيز، محمد عماد، امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017.
- (26) لجنة الخبراء الماليين، جمهورية العراق تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق للفترة من 2003/5/22-2006/12/31.
- (27) سلطة الائتلاف المؤقتة، مذكرة رقم (4) اجراءات ترسية العقود وتقديم المنح المنطبقة على الممتلكات العراقية المكتسبة والمصادرة على صندوق تنمية العراق، <http://www.iraq-ig-law.org/ar/>، 2003.
- (28) البنك الدولي للإتشاء والتعمير، وثيقة البرنامج بشأن القرض الأول المقترح للسياسات الإنمائية البرامجية للاستدامة المالية بما مقداره 250 مليون دولار أمريكي إلى الجمهورية العراقية، تقرير رقم I 51528 12 شباط 2010.
- (29) الخاطر، خالد راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات، جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، الطعابين، قطر، 2015، www.dohainstitute.org.



صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الأشارة الى العراق

- (30) الغالبي وعلي، كريم سالم حسين، سحر كريم كاطع، الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادسية في المجالين (الصناعي والزراعي)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد2، المجلد16، 2014.
- (31) الكبيسي، محمد صالح قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد مجلد 16، العدد 58، 2010.
- (32) الجبوري، عصام محمد عبد الرضا، الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد8، المجلد 24، السنة 2016 .
- (33) الهيتي، أحمد حسين علي، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد7، السنة 2011.
- (34) الشمري والندوي، خضير عباس احمد، عبد الصمد سعدون، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تنذب أسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بندا، المجلد18، العدد68، 2012.
- (35) المهداوي والخزاعي، انعام مزيد، وفاء جعفر، برنامج تنمية الأقاليم في العراق بين منهج اللامركزية الإدارية وأهداف التنمية المحلية المستدامة للمدة(2006-2012)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشرة، العدد 42، 2014.
- (36) الجابري، قصي عيود، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998.
- (37) اليساري، ميثم خضر جواد كاظم، فاعلية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة(1990-2012)، مجلة الادارة والاقتصاد المجلد الخامس، العدد17، 2016.
- (38) الفتلاوي واخرون، سلام كاظم، صفاء عبد الجبار، علي الموسوي، سلام كاظم الفتلاوي، عدنان حسين يونس، دور الاحتياطات الدولية في استقرار المستوى العام للأسعار العراق حالة دراسية للمدة 1988-2014، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، المجلد 1، العدد7، 2017.
- (39) الجلبي، عصام، مستقبل الثروة النفطية في العراق، وقائع ندوة مستقبل الثروة النفطية في العراق في ضوء قانون النفط والغاز الجديد، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007.
- (40) بريهي، فارس كريم، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 27، 2011.
- (41) جودة، مهند طاهر، دور البرامج الاستثمارية في تعزيز التنمية المكانية في محافظة النجف الاشرف، مجلة الغري الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد2، 2017.
- (42) حمودي وفليح، مهيب كامل، فراس ثامر، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد20، العدد4، 2009.
- (43) فرحات وحشماوي، سليمان زواري، محمد، الصناديق السيادية كخيار بديل لاستغلال الإيرادات النفطية الجزائرية(التجربة النرويجية نموذجاً)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(جامعة الوادي-العدد التاسع-المجلد الثاني، 2016.
- (44) حسين وخلف، عيادة سعيد، مصطفى سامي، صناديق الثروة السيادية وأثرها على اقتصادات الدول تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد9، العدد19، 2017.
- (45) داغر، محمود محمد، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبة الاتساق مع السياسة المالية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، المجلد الأول بالعددین الأول والثاني، 2017.
- (46) كاظم، احمد صالح حسن، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد22، العدد94، 2016.



صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الأشارة إلى العراق

- (47) شمعون، نجلة ، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة(2004-2015)، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، دائرة الاحاء والابحث، البنك المركزي العراقي، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2017.
- (48) المطوري والعبادي ،احمدة جاسم ،نصيف جاسم، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، العلوم الاقتصادية العدد36، المجلد9 ،السنة 2014.
- (49) عز الدين ، سوزان ، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للاطار القانوني والهيكلي المؤسسي على وفق معايير سانتياغو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22 ، العدد 78 ، 2016.
- (50) عمار والطاهر، بعلة ،جعفري ،صناديق الثروة السيادية إدارة الثروة في زمن الأزمات التجربة الإماراتية نموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسر، العدد1، 2017.
- (51) نجوم، اسامة ، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، تحليل سياسات، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- (52) صالح ، محمد عبد، الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار للمدة 2003-2008 ،دراسة تحليلية اقتصادية ،مجلة دنائير، العدد السادس، المجلد 1 ، 2014.
- (53) صالح ،مظهر محمد صالح ،صناديق الثروة السيادية تقيم أولي لتجربة صندوق تنمية العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد16 ، 2008.
- (54) وشكه ،حيدر شلب، التطور التاريخي لأسعار النفط خلال المدة(2010-1862-2010)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط بالعدد 18 ، 2015.
- (55) عبد الله ووسيلة، خبابه،، سعود، الصناديق السيادية آية لضبط الفوائض المالية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر وأبو ظبي، المؤتمر الأول: السياسات الإستراتيجية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ، المحور الرابع، جامعة سطيف / 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015.
- (56) الكبيسي، محمد صالح و سعيد ، عفراء هادي ، اثر صدمات اسعار النفط الخام على الإنفاق الجاري والاستثماري 1980- 2011 ، المؤتمر العلمي الوطني المشترك بين كلية الادارة والاقتصاد والمعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، للمدة 3-4 نيسان الجزء الاول 2013.
- (57) خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، 2009.
- (58) خطة التنمية الوطنية(2013-2017)، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، كانون الثاني 2013.
- (59) معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية ، مجلة اضاءات ، دولة الكويت السلسلة السادسة -العدد5 ، ديسمبر 2013.
- (60) صندوق النقد الدولي، المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الانتمائي مدته ثلاث سنوات - بيان صحفي وتقرير خبراء الصندوق، وبيان المدير التنفيذي الممثل للعراق، التقرير القطري ،رقم 16/225، يوليو 2016.
- (61) صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 الموقع <https://www.imf.org>
- (62) DFI صندوق تنمية العراق، الادارة الناتج عن التدقيق ، 31/كانون الاول ، 2008، الموقع www.iamb.info/pdf/iamb_dfi_mandec.pdf
- (63) صالح ،مظهر محمد صالح،صناديق الثروة السيادية تقيم أولي لتجربة صندوق تنمية العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد16 ، 2008.
- (64) صالح،مظهر محمد ، "السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم"، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012.



• المصادر الانكليزية

- 1) Hazarika, Indrani., "An Analytical Study on the Impact of Recent Oil Price Plunge on Highly Oil Dependent Economies and Oil Exporting Countries", International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 7, No. 5, October, 2016.
- 2) Weiss&Clara, Michele, Miriam,,"UNLOCKING DOMESTIC INVESTMENT FOR INDUSTRIAL DEVELOPMENT", UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION,2, Inclusive and Sustainable Industrial Development Working Paper Series WP 12 | 2016.
- 3) Scherer, Bernhard,,"Macroeconomic Risk Management for Oil Stabilization Funds in GCC Countries", EDHEC-Risk Institute, EDHEC Business School, September,2009.
- 4) Mehrara etal, Mohsen, Abbas Rezazadeh 12 Karsalari and 2 Fateme Haghiri., "Oil Fund and the Instability of Macro-Economy in Oil-Rich Countries", World Applied Sciences Journal 16 (3): 331-336, ISSN 1818-4952, 2012.
- 5) A.Weiss, Martin., "Sovereign Wealth Funds :Background and Policy Issues for Congress",The Congressional Research Service prepared for members and committees of Congress, Updated March 26, 2008.
- 6) El-Gamal ,Mahmoud A& Jaffe Amy Myers., " Oil, Dollars, Debt, and Crises The Global Curse of Black Gold" ,Cambridge, NewYork,2010.
- 7) Bouchaour, Hussein Ali Al-Zeaud, Cherifa., "Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic, International Journal of Business and Management", Published by Canadian Center of Science and Education ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119, Vol. 7, No. 18, 2012
- 8) curzio& miceli,,"Sovereign wealth funds- Acomplete guide to state-owned investment funds",2011. <https://books.google.iq/books>.
- 9) Hou etal,Zhenbo, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Willem te Velde. , "The oil price shock of 2014 , Drivers, impacts and policy implications",Shaping policy for development, Working paper 415,MARCh, 2015.
- 10) Ter-Minassian, Teresa.,"The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boomm, INTERNATIONAL MONETARY FUND", the Fiscal Affairs Department, (In consultation with other departments),March 5, 2007.
- 11) M. Husain etal, Aasim, Rabah Arezki, Peter Breuer, Vikram Haksar, Thomas Helbling, Paulo Medas, Martin Sommer, and an IMF Staff Team,,"Global Implications of Lower Oil Prices",I M F S T A F F D I S C U S S I O N N O T E, SDN/15/15, July 2015.



Sovereign wealth funds have their role in reducing the price shocks of crude oil With reference to Iraq

Abstract

Sovereign wealth funds are an important tool for achieving economic stability and avoiding the local economy from external shocks, including the shocks of international oil prices. The spread of these funds is the result of large current account surpluses in many Asian and oil-exporting economies. These surpluses are due to higher commodity prices Has led to a rapid accumulation of foreign assets in central banks. Many countries with rent economies face the problem of their dependence on non-renewable natural resources, especially the oil countries, including Iraq. Oil revenues are more than 97% of oil exports, so they suffer from structural imbalances that make them vulnerable to external shocks and cyclical crises. The Development Fund for Iraq also depends on oil revenues, which stopped its work due to the decrease in these revenues in 2014 and transfer its amounts to an account in the Ministry of Finance. This decline to the investment allocations for the program of development of the regions, which led to blocking the work of investment projects aimed at achieving economic and social development and reduce the disparity in the distribution of investments between all Iraqi provinces, The wealth of generations must be preserved from waste and using its revenues in a manner that helps optimize the allocation of resources as the main sector to achieve development in the Iraqi economy to avoid the effects of the Dutch disease, and preferably there are hedges to absorb the negative effects of oil price shocks in the global market Through the diversification of total exports, which are the gross domestic product of the Iraqi economy and the diversification of public revenues.

Key word/ The concept of sovereign wealth funds, goals and motives of the sovereign wealth funds, The concept of trauma, types of shocks, Crude oil price shocks, The Development Fund of Iraq, Regional Development Programme.